الحديث الضعيف وضوابط تقويته بالمتابعات والشواهد

محمد الفاتح المأمون[1]

الملخص

هدف بحثه إلى: الوقوف على ضوابط تقوية الحديث الضعيف، إنّ الحديث الضعيف نوعان: نوع ينجبر ونوع لا ينجبر. وأما النوع الذي ينجبر فهو الحديث الذي لم يتبين خطؤه للناقد، وتقع تحته أحاديث الضعفاء غير المتروكين التي لم يخطئوا فيها، كما يقع تحته جميع أنواع الانقطاع مثل المعلق والمرسل والمدلس والمنقطع والمعضل. والنوع الذي لا ينجبر هو ما تبين خطؤه وكان معلولاً، سواء كان الراوي ثقة أم ضعيفاً، أو ما تبين كذبه وكان موضوعاً، ويكون الفرق بينهما أنّ الأول من مرويات الرواة الثقات، أو الضعفاء غير المتروكين، والثاني من مرويات الكذابين والمتروكين. إنّ استخدام المتابعات والشواهد لتقوية الحديث كان على منهجية غير منضبطة بقواعد علمية معروفة لدى نقاد الحديث الأوائل تطبيقاً؛ وذلك بناء على إطلاق القاعدة في التقوية، بحيث يخيل لمن يتتبع بحوثهم أنّ شخصاً ما إذا حفظ تعريف المتابعات: التامة منها والقاصرة، والشواهد صار إماماً في التخريج والتحقيق. وهذا أسلوب المتأخرين ممن لا يسير على منهج النقاد في نقد المرويات والرواة. وتأتي أهمية البحث في أنّ تقوية الحديث الضعيف بالمتابعات والشواهد من أعظم مسائل الحديث دقة. من أهم النتائج أنّ الحديث الضعيف نوعان: نوع ينجبر ونوع لا ينجبر. ولذلك كانت بعض التوصيات منها: عدم تصحيح الأحاديث وتضعيفها إلا بعد الرجوع والتأكد من أقوال أهل العلم المتقدمين، والاهتمام بمعرفة علل الحديث.

[1] أستاذ مساعد – المركز القرآني – جامعة الجزيرة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خاتم رسله.

أهمية البحث:

تأتي أهميته من عدة جوانب:

1. تعد تقوية الحديث الضعيف بالمتابعات والشواهد من أعظم مسائل الحديث دقة.
2. تتوقف تقوية الحديث الضعيف على معرفة علم العلل.
3. لابد من معرفة منهج المحدثين النقاد في تقوية الحديث الضعيف خدمة للسنة.
4. لابد من معرفة علم علل الحديث لأنّه أساس لكثير من المسائل الفقهية والعقدية والسلوكية وغيرها.
5. إنّ الذي يشكل عقبة كبيرة في سبيل دارسي علوم الحديث هو الإطلاق فيما ينبغي تقيده، التقييد فيما ينبغي إطلاقه.

أسباب اختيار الموضوع :

1. أهمية الموضوع كما سبق.
2. عدم الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف إلا بعد جمع كل طرائق الحديث، وفهم قول المتقدمين في ذلك.
3. معرفة التابع والشاهد والاعتبار والتفريق بينهما.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي .

خطة البحث:

قسم هذا البحث إلى مقدمة وستة مباحث بداية من ملخص البحث والمقدمة والخاتمة وأهم النتائج، وفهرست المصادر والمراجع .

هيكل البحث : يتكون البحث من مقدمة وستة مباحث وخاتمة وفهرس المصادر والمراجع.

1. المبحث الأول: تعريف الحديث الضعيف والشاهد والمتابعة.
2. المبحث الثاني: تقوية الحديث الضعيف عند ابن الصلاح.
3. المبحث الثالث: مصادر ابن الصلاح في تقوية الحديث الضعيف.
4. المبحث الرابع: الاحتراز من الشذوذ يتضمن الاحتراز من العلة
5. المبحث الخامس: معنى ("الشاذ")، وضرورة الاحتراز منه في تقوية الحديث الضعيف.
6. المبحث السادس: الضابط العلمي في تقوية الحديث الضعيف .

المبحث الأول

تعريف الحديث الضعيف والمتابع والشاهد

أ. الضعيف:

تعريفه:

- لغة: ضد القوي، والضعف حسي ومعنوي ، والمراد به هنا الضعف المعنوي.
- اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه[1]

ب. **المتابع :**ويسمى التابع .

- لغة :هو اسم فاعل من (تابع)بمعنى وافق.
- واصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً أو معنى فقط مع الاتحاد في الصحابي[2].

ج. الشاهد:

- لغة: اسم فاعل من (الشهادة) وسمي بذلك لأنه يشهد أنّ للحديث الفرد أصلاً، ويقويه، كما يقوي الشاهد قول المدعي ويدعمه.
- اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي[3].

المبحث الثاني

تقوية الحديث الضعيف عند ابن الصلاح

ليكون هذا الأمر أكثر وضوحاً يحسن بنا أن ننظر ونتأمل في قول الحافظ بن الصلاح (له الرحمة) في مسألة تقوية الحديث الضعيف ، بوصفه مرجعاً في تقعيدها لدى اللاحقين عموماً، وهذا نصه:

قال الحافظ ابن الصلاح - رحمه الله - (ليس كل ضعيف يزول ضعفه بمجيئه من وجوه ،بل ذلك يتفاوت ، منه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه نشئاً من ضعف حفظ رواية مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنّه مما قد حفظه ، ولم يختل ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك ، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذا فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف؛ وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته؛ وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً[4].وإن كان هذا النص يدلك بظاهره على أنّ الضابط في تقوية الضعيف بالمتابعات والشواهد هو ألا تكون هذه

([1])انظر:تيسير مصطلح الحديث،د. محمود الطحان، ط:2،1399هـ، دار القرآن الكريم، بيروت.

([2]) انظر: تيسير مصطلح الحديث، مصدر سابق.

([3])انظر: مباحث في علوم الحديث، لمناع القطان، ط:2،1412هـ، مكتبة وهبة، القاهرة.

([4])انظر مقدمة بن الصلاح، لابن الصلاح، دون تأريخ طبع، 1406هـ، دار الفكر، بيروت، ص34.

المتابعات والشواهد من مرويات المتروكين، وألا يكون فيها شذوذ. وقال الإمام النووي ـــ رحمه الله:(إذا روي الحديث الضعيف من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف رواية الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وصار حسناً، وكذا إذا كان ضعفه بالإرسال زال بمجيئه من وجه آخر، وأما الضعف لفسق الراوي فلا يؤثر فيه موافقة غيره)[5].وكذا اختصره الإمام ابن كثير، وهذا نصه:(لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة أن يكون حسناً؛ لأن الضعيف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات ـــ يعني كرواية الكذابين والمتروكين ـــ ومنه ضعف يزول بالمتابعات كما إذا كان راويه سيئ الحفظ، أو كان راوي الحديث مرسلاً ، فإنّ المتابعات تنفع حينئذ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة).[6]، وقال الطيبي في هذا الخصوص :(وأما الضعيف فلكذب راويه أو فسقه، لا ينجبر بتعدد طرقه)[7].وقال الزركشي :(والحاصل أنّ الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته)[8]

ونرى في هذه النصوص منهجاً أوسع مما ذكره ابن الصلاح إذ لم تكون فيها قاعدة تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد مرتكزة في صياغتها إلا على شرط واحد، وهو ألا يكون الحديث من مرويات المتروكين، دون أن يذكر الشرط الثاني، وهو ألا يكون الحديث شاذاً. وإن كان الأساس في هذه المسألة لدى كثير من المعاصرين هو ما ذكره الإمام النووي ، فإنّ الشرط الثاني الذي نص عليه ابن الصلاح ،وهو ألا يكون الحديث شاذاً، يبقى لديهم مجرد مسألة نظرية دون تطبيق.

لذلك فإنّه من الصعوبة بمكان أن يأتي عملهم في هذا المجال ــ مجال تقوية الحديث الضعيف بالمتابعات والشواهد وفق منهج النقاد الأوائل؛ وبالتالي فما أعله النقاد من الأحاديث، يكون في نظر المعاصرين صحيحاً لغيره إن كان راوي ذلك الحديث صدوقاً ، أو حسناً لغيره في حالة كون راويه ضعيفاً غير متروك .وعلى هذا جرى الكثيرون من المتأخرين أيضاً ، لاسيما فقهاؤهم.

وإن معالجة هذه المسألة ــ مسألة تقوية الحديث الضعيف بالمتابعات والشواهد ــ من جذورها، تم تأسيسها على منهج النقاد المتقدمين ، مع إزاحة جميع أنواع الشبهات عنها ، أمر لا بد منه لكي ندافع عن السنة النبوية كما دافع عنها سلفنا الصالح ، لاسيما نقاد الحديث ؛ ولذلك فإنّنا نطرح هنا بعض التساؤلات فيما نقلناه عن الإمام ابن الصلاح وغيره آنفاً، وهي:

1ــ هل قصد ابن الصلاح بقوله :(ولا يكون شاذاً)شرطاً أساساً في تقوية الحديث الضعيف؟

([5]) انظر: تدريب الراوي،للسيوطي،بدون تاريخ طبع 1414هـ، دار الفكر، بيروت،ص156.

([6]) انظر :اختصار علوم الحديث مع الباحث الحثيث لابو الفداء ،ط:2،تحقيق احمد شاكر ،دار الكتب العلمية بيروت، ص :33

([7]) انظر: تدريب الراوي،للسيوطي،بدون تاريخ طبع 1414هـ، دار الفكر، بيروت،ص156.

([8])انظر: النكت لابن الصلاح ،ط1،الجامعة الإسلامية ، تحقيق : الشيخ ربيع المدخلي، 400/2

2ـ وما مصدره في هذا الشرط؟

3ـ أو أنّه ذكره فقط اختصاراً لكلام الإمام الترمذي الذي تضمن ذلك ، دون تقييده بالمعنى الذي آثره ابن الصلاح في مقدمته؟

ولماذا أفرد "الشاذ" بالذكر دون العلة؟ وهل كان ذلك من أجل التفريق بينهما في مسألة التقوية ؟ أي أنّه إذا كان الحديث معلولاً يتقوى به الحديث، ويعد متابعاً وشاهداً له، حتى ولو كانت كل الأحاديث قد أعلها النقاد بالتفرد والغرابة أو المخالفة؟

5ـ وماذا يعني ابن الصلاح ب"الشاذ" هنا بالضبط ؛ أهو الذي عرفه في المقدمة أم الذي اشتهر عند المحدثين الحفاظ ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ينبغي أن نتأمل فيما شرحه ابن الصلاح، ونبحث عن مصدره في ذلك، ثم تفسير المصطلح الذي تضمنه ذلك الشرح تفسيراً منهجياً يقوم على مراعاة منهج ذلك المصدر.

المبحث الثالث

مصادر ابن الصلاح في تقوية الحديث الضعيف

يظهر جلياً من خلال قراءة نص الإمام ابن الصلاح الذي سبق نقله أنّه اعتمد في تلخيص المسألة التي نحن بصددها على قولين : أحدهما للإمام الشافعي ،والآخر للإمام الترمذي.

المصدر الأول:

وأما اعتماد ابن الصلاح قول الإمام الشافعي في ذلك فإنّه جلي من

خلال المقارنة بينهما، يقول الإمام الشافعي في الاحتجاج بالمرسل: (فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين، فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي اعتبر عليه بأمور منها: أن ينظر إلى ما أرسل من حديث).

1. فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - بمثل ما روى: كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه.
2. وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك.

أ. ويعتبر عليه بأن ينظر: هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم، فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى به مرسله وهي أضعف من الأولى.

ب. وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت هذه دلالة على أنّه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح.

ج. وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

3. قال الشافعي: ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمّى من روى عنه لم يُسمّ مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روي عنه، ويكون

إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه.

4. ومتى خالفه ما وصفت أضر بحديثه، حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله.
5. قال: وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله.
6. ولا نستطيع أن نزعم أنّ الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل)[9].

يفيدنا هذا النص أنّ المرسل ليس بحجة إلا إذا كان مرسله ثقة لا يرسل عن الضعفاء ولا عن المجاهيل، ثم جاء من وجه آخر مسنداً من رواية الحفاظ الثقات، أو مرسلاً أرسله من لم يأخذ الحديث عمن أخذه عنه المرسل الأول، أو وفقه عمل الصحابة أو فتواه؛ وذلك ليطمئن قلب الناقد بتعدد مصدر الحديث، أو بوجود أصل صحيح له. ومن هنا أصبح واضحاً أنّ ابن الصلاح قد اعتمد هذا القول حين خص المرسل بذكره من أنواع الانقطاع، وإلا لأشار إليها جميعاً، كما هو مفهوم من قول الإمام الترمذي؛ وعمله في السنن.

المصدر الثاني:

ولئن كان الاحتجاج بالمرسل وما يتعلق به من الشروط التي ذكرها الإمام الشافعي - رحمه الله - ثم لخصها الإمام ابن الصلاح ضمن ذلك النص الذي سبق ذكره أمراً في غاية الوضوح، فإنّ الجانب الذي يتضمنه قول الإمام الترمذي يقتضي شيئاً من التفصيل والتحليل لنقف سوياً على ما يشكل إجابة علمية لتلك التساؤلات التي سبق طرحها آنفاً؛ ولذا فإن نص الإمام الترمذي يكون المحور الرئيس في الفقرات التالية:

يقول الإمام الترمذي:

(وما قلنا في كتابنا هذا حديث حسن فإنّنا أردنا به حسن إسناده عندنا)

أ. كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب .

ب. ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حسن)[10].

ويمكن تلخيص هذا النص في ما يلي:

إنّ حسن السند يتحقق بمجرد كون راويه غير متروك، كما في (أ)، ويتحقق حسن المتن بمجرد كونه مروياً من غير وجه نحو ذلك، كما في (ب)، يعني بذلك ورود حديث آخر يؤيد معنى ذلك المتن، أو ثبوت عمل أحد الصحابة بمقتضاه، أو فتواه به، على أساس أن تكون الجملة:(ويروى من غير وجه نحو ذلك)تفسيراً للجملة:(ولا يكون الحديث شاذاً)، ويكون ذلك جميعاً هو معنى قوله (حديث حسن) أي مجرداً عن الصحيح .

([9]) انظر: الرسالة، للشافعي، ط1، 1419هـ، دار الحديث، القاهرة، ص300–304.

([10]) انظر سنن الترمذي، للترمذي، ط1، 1419هـ، دار الحديث، القاهرة 558/5.

وبذلك يكون لتحسين الإمام الترمذي مغذى آخر غير الذي يهدف إلى الكثيرون من المعاصرين من تحسين الحديث، وهو زوال الشذوذ عن المتن بالطريقة التي بيناها آنفاً، ولذا فما يحسنه في سننه لا يلزم أن يكون صالحاً للاحتجاج به دوماً.

الذي يهمنا هنا هو تحقيق معنى "الشاذ" في هذا النص بحسبانه مصدراً للإمام ابن الصلاح في تحديد الضابط في مسألة تقوية الحديث الضعيف.

وقد سبقت التساؤلات: ماذا يقصد ابن الصلاح بقوله: (وألا يكون الحديث "شاذاً"؟، وهل يرى ضرورة الاحتراز من الشذوذ دون العلة في تقوية الضعيف؟[11].

ويظن كثير منا أن "الشاذ" في نص الإمام الترمذي هو ما ألفناه في كتب المصطلح عموماً من محالفة الثقة أو الصدوق لمن هو أوثق منه، وهذا غير سليم في نظري ؛ إذ لا يتسق كلام الترمذي مع هذا المعنى للشاذ، حيث إنّ مناسبته كانت فيما كان يرويه الضعيف غير المتهم بالكذب .

فقد قال الحافظ العراقي - رحمه الله:(فهذه أقسام الضعيف باعتبار الانفراد والاجتماع، وقد تركت من الأقسام التي يظن انقسامه إلى ها حسب اجتماع الأوصاف عدة أقسام، وهي اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف، أو مجهول، أو مستور في سنده؛ لأنّه لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح، لأنّ الشذوذ تفرد الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راوٍ ضعيف أو مجهول أو مستور بأنّه شاذ)[12].

بيد أنّ قول الإمام الترمذي يكون متسقاً بعضه على بعض إذا فسرنا "الشاذ" بالمعنى الذي آثره ابن الصلاح في مقدمته ؛ إذ كل حديث مخالف للراجح يكون عنده شاذاً ، سواء كان راويه ثقة أم ضعيفاً .كما يعد ابن الصلاح ما تفرد به الراوي الضعيف شاذاً منكراً أيضاً ، حيث إنّ مفهوم "الشاذ" عنده أعم مما شرحه الإمام الشافعي حين جعله مقيداً بالثقة، وهو الذي اختاره كثير من اللاحقين.

الاحتراز من الشذوذ يتضمن الاحتراز من العلة:

إذا كان ابن الصلاح قد اعتمد قول الإمام الترمذي في إضافة هذا الشرط ،ألا وهو أن يكون الحديث خالياً من الشذوذ، بما عرفه هو في المقدمة، وهو ما خالف الراوي فيه الأوثق والأحفظ ، فإنّ العلة تكون مثل الشاذ في وجوب الاحتراز منها، لكونها متفقة مع الشاذ في معناه الجوهري ،كما يتجلى ذلك فيما شرحه الإمام ابن الصلاح في نوع العلة ؛ إذ قال فيه: (ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك ،تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الوصول، أو وقف في المرفوع ،أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك).

([11]) أنظر الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين د/حمزة عبد الله، ط:2، 1422هـ، دار ابن حزم ص106.

([12]) أنظر شرح ألفية العراقي، للعراقي، ط1423،1هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، 115/1.

وفي ضوء هذا النص فإنّ نقطة المخالفة والتفرد التي تكون على النحو الذي ورد فيه ،تشكل المناط في مفهوم العلة، وكذا أيضاً في مفهوم الشاذ والمنكر ؛إذ يقومان على مخالفة الحديث للراجح، أو التفرد بما ليس له أصل أيضاً، وليس مطلق المخالفة ولا مطلق التفرد.

وإذا جعلنا هذا النص الوارد في العلة شاملاً لما رواه الثقة والضعيف، وهو الصواب الذي يتأيد بعمل نقاد الحديث .وأما إذا حملناه على ما رواه الثقة وحده ، وجعلناه ميدان العلة، كما يعتقده الكثيرون، فوجه انفصال العلة عن الشاذ يصبح واضحاً فقط في حالة كون الراوي المخالف صدوقاً أو ضعيفاً غير متروك ، إذ الشاذ أعم من العلة لكونه يشمل حديث الصدوق والضعيف غير المتروك في حالة مخالفته حديث الثقة حسب رأي ابن الصلاح، وأما العلة فيكون ميدانها حديث الثقة وحده .وبالتالي يلزم من ذكر الاحتراز من الشذوذ في تقوية الحديث الضعيف الاحتراز من العلة تلقائياً لكون الشذوذ شاملاً لها.

وأما عند اللاحقين الذين يجعلون الشاذ والمعلول مقيدين برواية الثقات، فإنّ فصله عن العلة يبقى نظرياً مجرداً لا يؤيده الواقع؛ إذ العلة عندهم متصلة بأحاديث الثقات، وهي ميدان وقوعها، وكذلك الشاذ أيضاً. وإذا كانت مخالفة الثقة للراجح من أهم العناصر التي ينطوي عليها مفهوم هذين النوعين فكيف ينفصل أحدهما عن الآخر ؟ وإذا فرضنا وجود فرق بينهما من حيث الجوهر فأي نوع من المخالفة يجعل حديث الثقة معلولاً دون شذوذ؟ وهو في غاية الإشكال.

وهل يمكن القول أنّ الشاذ عندهم هو مجرد المخالفة ، وأما العلة فتختلف عنه بتقيدها بمخالفة الراجح أو التفرد بما لا أصل له؟ وعليه يكون الشاذ أعم من المعلول من جهة الإطلاق والتقييد ، وبالتالي لا يكون الشاذ المطلق مما ينبغي الاحتراز منه ،لا في التصحيح ولا في التحسين، لكون الشاذ عبارة عن مجرد وجود المخالفة ، سواء أكانت نتيجة خطأ، أم نتيجة صواب غير أن الإمام الشافعي الذي شرح الشاذ بالمخالفة قد قيده بمخالفة الثقة للراجح، وكذلك الإمام ابن الصلاح لم يذهب إلى إطلاق المخالفة في الشاذ المردود ،حين جعله مقيداً بمخالفة الراوي الأوثق والأحفظ [13].

ولا شك أنّ هذه المخالفة التي يكون منشؤها الوهم والخطأ هي ذاتها تشكل المناط في مفهوم العلة، كما سبق آنفاً في نص الإمام ابن الصلاح ، وهو قوله:(ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي ، وبمخالفته غيره له مع قرائن تنضم...) وعلى هذا التفسير لمصطلحي الشذوذ والعلة، يلزم من قول ابن الصلاح في مسألة تقوية الحديث الضعيف (وألا يكون شاذاً) ألا يكون معلولاً أيضاً.

لكن تظهر مشكلة أخرى في نصوص ابن الصلاح في تفصيل (حسن لذاته) و(حسن لغيره)، وهى أنّه يفرق بين الشاذ والعلة ، وتوضيح ذلك في ما يلي ؛يقول ابن الصلاح في موضوع الحسن : (إنّ الحسن قسمان؛ أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنّه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأنّ راوي مثله أو نحوه من وجه آخر ، أو أكثر ، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه ، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً منكراً ، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل)[14]

---

[13] /انظر: النكت لابن الصلاح 688/2 مصدر سابق

[14] / انظر مقدمة ابن الصلاح لابن الصلاح ص: 31 مصدر سابق

ومقصود ابن الصلاح بقوله مستور لا يعني مجهول الحال ، بدليل الجمل اللاحقة المفسرة لمعناه، كجملة :(لم تتحقق أهليته)، وجملة (غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه)، إذ لا يصح إطلاق هذه الجملة في حق مجهول الحال، الذي لم يشتهر حديثه ولم يتعدد تلاميذه ، لتوقف الحكم بها على معرفة الرجال من حيث الضبط وعدمه. اللهم إلا إذا قلنا إنّ هذه معنى الجملة أنّه لم تظهر غفلته وكثر خطؤه فيما يرويه لكونه مجهول الحال. وهذ تكلف في نظرنا إذ يحمل هذا القسم من الحسن على رواية مجهول الحال وحده ، ولم يدل عليه سياق قول الترمذي الشامل لجميع أنواع الضعفاء غير المتروكين، وهو ما كان مصدر ابن الصلاح لهذا التلخيص ، ولا شك أنّ التفسير المضيق لما وسعه الترمذي يعد تكلفاً غير مقبول .

وبذلك يكون معنى المستور أنّه لم يرد في حق الراوي ما يدل على فسقه، وعليه يكون مغزى هذه الجملة هو أنّ الراوي لم يكن متروكاً من حيث العدالة الدينية، ولا من حيث الحفظ والإتقان.

المبحث الرابع

معنى قوله (وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً منكراً)

وإن كان ابن الصلاح قد وجه قول الإمام الترمذي بهذا التفصيل ، فإنّه يريد بذلك التأصيل، وعليه فقوله (وهو ورود حديث آخر بنحوه؛ فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً منكراً) يفيد أنّ الشذوذ والنكارة يزولان تلقائياً بورود حديث آخر بنحوه، فإنّه قال: (فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً منكراً)، وكان سياق هذه الجملة جلياً في تفرعها على الجملة السابقة، بحيث تفيد أنّ خلو الحديث من شذوذ ونكارة يتحقق بورود نحوه من وجه آخر، ولا يفهم من السياق أنّ ابن الصلاح يجعل هذين الأمرين شرطين مستقلين لا تلازم بينهما،وهما:

أ- ورود الحديث بنحوه من وجه آخر .

ب - كونه خالياً من الشذوذ والنكارة .

وكأنّه - رحمه الله - يرى أنّ جملة (ويروى من غير وجه) التي جاءت في نص الإمام الترمذي[15].الذي كان مصدر ابن الصلاح في هذا التلخيص بمثابة تفسير لجملة (ألا يكون شاذاً): يعني أنّ الواو في الجملة الأولى للتفسير، وليس للجمع، كما أوّله الحافظ العراقي[16]، وهو الصواب ، بدليل مناسبة النص التي هي بصدد رواية الضعفاء ‘دون الثقات ، وإن لم يكن ذلك محل اتفاق لدى اللاحقين من الأئمة.

([15]) وهو قوله:(وما قلتا في كتابنا هذا حديث حسن فانما أرادو به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حسن).

([16]) انظر التقييد والإيضاح، للعراقي، ط1، 1393هـ، دار الفكر، بيروت، ص44.

بيد أنه قال في الحسن لذاته :(ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً منكراً ـــ سلامته من أن يكون معلاً)؛ وهذا يدلنا على أنّ العلة غير الشذوذ والنكارة ،هذا من جهة ،ومن جهة أخري يفيد هذا النص أنّ خلو الحديث من العلة والشذوذ والنكارة أمر منفصل عن ورود الحديث من وجه آخر ، وإلا(أي: وإن لم يكن منفصلاً ،بل أصبح ورود الحديث من وجه آخر هو بحد ذاته سلامته من الشذوذ والعلة) يصبح الحديث الذي رواه الصدوق صحيحاً لغيره؛ لأن خلوه من الشذوذ والعلة يلزم منه أن يروى من غير وجه لتلازمهما ، ومن المعلوم أنّ الإمام ابن الصلاح بصدد ذكر الحسن لذاته ، يعني أنّ الحديث حسن لذات راويه ، لكونه صدوقاً، دون نظر إلى وروده من وجه آخر ، بخلاف (الحسن لغيره)فإنه يقوم أساساً على تعدد الطرائق.

المبحث الخامس

معنى (الشذوذ) وضرورة الاحتراز منه في تقوية الحديث الضعيف

تعريف "الشاذ" :

- لغة:اسم فاعل من (شذّ) بمعنى (انفرد)، ف"الشاذ" معناه المنفرد عن الجمهور.
- اصطلاحاً: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه(17).

فإنّ رأي الإمام ابن الصلاح في مجال الاحتراز من الشذوذ، ثم ما يخص تحديد المعنى الذي يقصده به، ومدى انفصاله عن العلة في مسألة تقوية الحديث الضعيف، والحسن، كل ذلك يظل محل غموض كثيف؛ وذلك حين تقوم بالمقارنة بين نصوص الإمام ابن الصلاح الواردة في مسألة تقوية الضعيف ومسألة الحسن. ومع ذلك فالذي يظهر لنا مما سبق ذكره هو أنّ ابن الصلاح يرى "الشاذ" منفصلاً عن العلة، كما هو واضح في مسألة (حسن لذاته)، وأنّ "الشاذ" ورد ذكره في موضوع حسن لغيره، وتقوية الحديث الضعيف إنّما ذكره تقليداً للإمام الترمذي؛ وبذلك تكون نصوصه خالية من الإشكال والغموض.

ولا شك أنّ رأي الإمام الترمذي في "الشاذ" هو ما نقله الحافظ الخليلي عن حفاظ الحديث عموماً بقوله:("الشاذ" عند حفاظ الحديث ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به[18].

وفي ضوء هذا النص يمكن القول إن "الشاذ" عند الترمذي هو أن يكون متن الحديث غريباً ليس له سوى سند واحد من أوله إلى آخره، وهذا مما ينبغي

([17]) انظر: تيسير مصطلح الحديث د/محمود الطحان، ط:2، 1399هـ،دار القرآن الكريم، بيروت، ص116.

([18]) انظر مقدمة ابن الصلاح، مصدر سابق، ص77.

الاحتراز منه في التصحيح والتحسين. وإن كان يفهم من ظاهر النص المذكور أن التفرد على إطلاقه لكن مناسبة عمل المحدثين النقاد، ونصوصهم العامة في الحديث الغريب يوضح أن التفرد المقصود ب"الشاذ" المردود هو التفرد بما لا أصل له، وليس مطلق التفرد.

وإذا كان الأمر كذلك فالذي يكون الأقرب إلى الصواب هو أنّ الإمام الترمذي يريد ب"الشاذ" ما يقصد به الحفاظ الآخرون، وهو غرابة المتن، بأن يكون غير معروف لديهم؛ لا رواية ولا عملاً ولا قولاً لأحد من الصحابة والتابعين، سواء كان راوي ذلك المتن ثقة أم ضعيفاً[19].

وبهذا المعنى يصبح سياق قول الترمذي في موضوع الحسن متسقاً بعضه مع بعضه، بخلاف المعنى الذي شرحه الإمام الشافعي للشاذ، فإنه لا يتناسب مع سياق النص لكونه مقيداً بمرويات الثقات.

الإمام الترمذي ونهجه في تقوية الحديث الضعيف:

يقصد الإمام الترمذي ب"الشاذ" غرابة المتن فإنّ مغزى تحسينه للحديث هو زوال الشذوذ والغرابة عن المتن؛ ولذلك فإنّ المسلك الذي سلكه المتأخرون في التقوية والتحسين يكون مختلفاً تماماً عن منهج الترمذي في ذلك؛ إذا كان الإمام الترمذي قد يريد بالحسن مجرد زوال حالة الغرابة عن المتن بكونه معروفاً بعمل أحد الصحابة بمقتضاه، دون أن يقصد بذلك تقوية الحديث مرفوعاً، ولا إثباته عن النبي صلى الله عليه وسلم، بشرط ألا يكون في سنده راو متروك.

والدليل على ذلك أنّه كثيراً ما يعلل سند الحديث بالتفرد والغرابة، مشيراً إلى عدم ثبوت ذلك الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية، وفي الوقت نفسه يصفه بالحسن، وبهذا يكون معنى هذا التحسين هو أنّ متن الحديث لم يكن غريباً عموماً، بل قد عرف ذلك بعمل بعض الصحابة به، أو فتواه به، أو له يشاهد حديثي. ولنتأكد من ذلك يكون من الأفضل أن ننظر في سياق قول الإمام الترمذي، وهذا نصه: (وما قلنا في كتابنا هذا حديث حسن فإنّما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن)[20].

وقوله (ويروى من غير وجه) تفسيره لقوله (ولا يكون شاذاً، يعني أن يروى ذلك المعنى من أي وجه آخر، سواء كان ذلك حديثاً مروياً شاهداً أو متابعة،

([19])الجدير بالذكر أنّ مثل هذه الغرابة في المتون لاتقع غالباً إلا من المتروكين المتهمين بالكذب والوضع.ولهذا قال شعبة: لايجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ،تدريب الراوي، للسيوطي، 339/1.

([20]) انظر سنن الترمذي قسم العلل، 558/5، مصدر سابق.

أم عملاً أم فتوى لبعض الصحابة أو التابعين، فيخرج بذلك أن يكون شاذاً. من تتبع الجوانب التطبيقية لهذا المصطلح في سننه، ويجد ذلك المعنى مجسداً.

ولكون الإمام الترمذي قد توسع في تحسين الحديث بالشكل الذي سبق ذكره لعل هذا ما حمل الحافظ ابن حجر على أن يقول: إنّه لا يلزم الاحتجاج بكل ما يحسنه الترمذي. والجدير بالذكر أنّ هذا لا يعني إنكار الاحتجاج بكل ما يحسنه - رحمه الله -

من الأفضل أن أنقل قوله هنا، وهو:(وقد صرح أبو الحسن ابن القطان بأن هذا القسم (يعني ما يحسنه الترمذي)لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه أو عضده باتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن)[21].

وعقبه الحافظ بقوله: (وهذا حسن قوي رائق، وما أظن منصف يأباه والله الموفق. ويدل على أنّ الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده أن يحتج به أنّه أخرج حديثاً من طريق خيثمة البصري عن الحسن عن عمران بن الحصين- رضي الله تعالى عنه وقال: حُدثتُ عن أبي صالح عن أبي هريرة - رضي الله عنه.

(وقال في كتاب العلم بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم: هذا حديث حسن، قال: وإنّما لم نقل لهذا الحديث: صحيح، لأنه يقال: إنّ الأعمش دلس فيه، فرواه بعضهم عنه، قال: حُدثتُ عن أبي صالح عن أبي هريرة - رضي الله عنه.

(فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك، لكن في كلا المثالين نظر، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما كونهما جاءا من وجه آخر كما تقدم تقريره، لكن محل بحثنا هنا: هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا؟ هذا الذي يتوقف فيه، أم إلى ما حرره ابن القطان[22].

وإذا تبين لنا أن طريقة الإمام الترمذي في تحسين الحديث تختلف عن أسلوب المتأخرين فيه فإن ما يحسنه كثير من المعاصرين من الأحاديث عن طريق المتابعات والشواهد ،من أجل تقوية الحديث الضعيف والعمل به ينبغي إخضاعه لقوانين النقد المستمدة من منهج نقاد الحديث في ذلك عموماً.

([21]) انظر: بيان الوهم والإيهام،لابن القطان، ط1، 1418هـ، دار طيبة الرياض.

([22]) انظر: النكت لابن صلاح، 402/1، 403 مصدر سابق

المبحث السادس

الضابط العلمي في تقوية الحديث الضعيف

ومن هنا تشتد الحاجة إلى تحديد الضوابط في مسألة تقوية الحديث الضعيف، وتأصيلها على منهج النقاد، وهو أن الفاصل العلمي بين ما ينجبر وبين ما لا ينجبر من الروايات الضعيفة هو ألا يتبين للناقد أنّ الراوي قد وهم في روايته، وأما ما وهم فيه الراوي فلا يعد متابعة ولا شاهداً؛ ولذلك نجد النقاد يحكمون على الرواية بغرابتها، رغم أنّهم قد ساقوا روايات تكون بظاهرها متابعة لها، أو شواهد عليها.

ومن لا يعرف منهجهم في التعليل والتصحيح يجد نفسه مضطراً لرفض الحكم الذي يصدر عنهم في هذا المجال قائلاً: (هذه روايات متعددة، يقوي بعضها بعضاً، ويكون الحديث حسناً لغيره أو صحيحاً لغيره)بحجة أنّ ذلك الحديث لم يكن من مرويات المتروكين .

وهنا فائدة مهمة جاءت محصلة لهذا البحث، وهي أن ما ذكره ابن الصلاح في مجال تقوية الحديث الضعيف لا ينبغي إطلاقه بوصفه قاعدة مطردة، بل لابد من تقييده بحالة ما إذا لم يتأكد النقاد فيها على وجود خطأ فيما رواه الراوي، سواء كان ثقة أم ضعيفاً.

أما في حالة ظهور خطأ ووهم في الرواية فلا مجال لتطبيق تلك القاعدة.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين وعلى آله وصحبه والتابعين.

وبعد:

فقد تم البحث الذي يخلص إلى عدة نتائج، أهمها:

1- إنّ ما يحسنه الإمام الترمذي، في سننه لا يلزم أن يكون صالحاً للاحتجاج به دوماً.
2- إنّ الإمام الشافعي يحتج بالحديث المرسل، واعتماد ابن الصلاح لقول الشافعي.
3- أن حسن السند يتحقق بمجرد كون راويه غير متروك.
4- تحقيق معنى "الشاذ" بوصفه مصدراً للإمام ابن الصلاح في تحديد الضابط في مسألة تقوية الحديث الضعيف.
5- إنّ الفاصل العلمي بين ما ينجبر وبين ما لا ينجبر من الروايات الضعيفة هو ألا يتبين للناقد أنّ الراوي قد وهم في روايته ، وأما ما وهم فيها الراوي فلا يعد متابعة ولا شاهداً.

التوصيات:

1- الاهتمام بمعرفة علل الحديث ودراستها حتى يتسنى لنا الحكم الصحيح على الأحاديث.

2- عدم تصحيح وتضعيف الأحاديث وتضعيفها إلا بعد الرجوع والتأكد من أقوال أهل العلم (المتقدمين).
3- عدم جمع الروايات المعلولة التي أعلها النقاد بالتفرد، أو المخالفة، أو مذكورة في كتب الضعفاء لغرض البرهنة على ضعف رواتها المترجم لهم فيها. فيجمعون في هذه الأنواع من الأحاديث كحاطبي الليل من أجل التصحيح أو التحسين.
4- إنّ ما ذكره ابن الصلاح في مجال تقوية الحديث الضعيف لا ينبغي إطلاقه واتخاذه قاعدة مطردة.

المصادر والمراجع

1) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان،ط:1،1418هـ،دار طيبة،الرياض، تحقيق، د/الحسين آيت سعيد
2) تدريب الراوي، للسيوطي، دون تأريخ طبع،1414هـ دار الفكر بيروت.
3) التقييد والإيضاح للعراقي، ط:1،1389هـ،المكتبة السلفية، المدينة المنورة، تحقيق، عبد الرحمن محمد عثمان.
4) تيسير مصطلح الحديث، د/ محمود الطحان،ط:2، 1399هـ، دار القرآن الكريم، بيروت.
5) الخلاصة في أصول الحديث، للجرجاني، ط:1،1407هـ، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق، علي زوين.
6) الرسالة، للإمام الشافعي،ط:1،1358هـ،مكتبة الحلبي، مصر، تحقيق أحمد شاكر.
7) سنن الترمذي، للترمذي، ط:1،1419هـ،دار الحديث، القاهرة، تحقيق، د. مصطفى محمد الذهبي.
8) شرح ألفية العراقي،للعراقي،ط:1،1423هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق عبد الطيف الهميم.
9) قواعد في علوم الحديث، لظفر أحمد العثماني، ط:1، 1348هـ مكتب المطبوعات الإسلامية ،حلب.
10) مباحث في علوم الحديث، مناع القطان، ط:2، 1412هـ، مكتبة وهبة، القاهرة.
11) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح، 1406هـ، دار الفكر، بيروت، تحقيق، نور الدين عتر.
12) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، د/ حمزة عبد الله، ط:2، 1422هـ، دار ابن حزم.
13) النكت لابن الصلاح، ط1، الجامعة الإسلامية، تحقيق: الشيخ ربيع المدخلي.
14) اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن كثير،ط:2، دار الكتب العلمية بيروت.